المحلية الصباح
العدد 2818 - السنة العاشرة
الأحد 22 شوال 1438 - الموافق 16 يوليو 2017
Sunday 16 July 2017 - No.2818 - 10th Year

«المحاسبة» يشارك في اجتماع أممي لقيادات الأجهزة العليا للرقابة

اعلن ديوان المحاسبة امس مشاركته في اجتماع أممي لقيادات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأصحاب المنفعة وذلك في مقر الامم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من 20 إلى 21 يوليو الجاري. وقال الديوان في بيان صحافي ان هذه المشاركة تأتي بدعوة من إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة مبينا ان الاجتماع سيناقش موضوع تدقيق الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف ان الوفد الكويتي سيكون برئاسة رئيس ديوان المحاسبة بالانابة عادل الصرعاوي وعضوية كل من كبير المدققين في إدارة الرقابة على الأداء سلطان العتيبي واختصاصي إعلام من إدارة الاعلام والعلاقات العامة ومركز المعلومات فاطمة الناصر.

ونقل البيان عن عضو الوفد المشارك العتيبي قوله إن الاجتماع يتبع الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ويستهدف تعزيز المناقشات الموضوعية وتبادل المعارف بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالاستعداد لتنفيذ أهداف تلك التنمية.

بعد اكتشاف عشرات المنشآت المسجل على ملفاتها مئات العمالة الوافدة

«القوى العاملة»: ضبط سوق العمل وقطع دابر الشركات الوهمية

- المطيري: الوقوف على مدى التزام أصحاب الأعمال بأحكام القانون الصادر بشأن تنظيم العمل في القطاع الأهلي
- المجمعات التجارية التي استهدفتها الحملة مرصودة منذ فترة من قبل فريق التفتيش للتأكد من مزاولة النشاط
- اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة حيال هذه المحال والمتمثلة بوقف ملفاتها إدارياً وإمهارها بالرمز «72»

جانب من جولة إدارة تفتيش العمل

- إحالة تلك الملفات المخالفة إلى الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية التي ستقوم بدورها بإحالتها إلى القضاء
- منع الكفالات لأصحاب تلك الملفات وإلقاء القبض على العمالة المسجلة على التراخيص الوهمية غير القائمة
- مكاتب مفتوحة يكسوها غبار كثيف ولا أحد بداخلها وتركت لإيهام المفتشين بأنها قائمة وتزاول النشاط

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة أمس ان إدارة تفتيش العمل المركزية التابعة لها نفذت حملة مفاجئة على المحلات المغلقة في بعض المجمعات التجارية بمنطقة جليب الشيوخ.

وقال مساعد مدير ادارة تفتيش العمل المركزية في الهيئة صباح المطيري في تصريح صحافي إن الجولة التي قامت بها الإدارة أخيرا إلى منطقة جليب الشيوخ كشفت عن عشرات المنشآت المغلقة والمسجل على ملفاتها مئات العمالة الوافدة.

وأضاف المطيري أن الجولات التفتيشية التي تقوم بها الهيئة ترمي إلى ضبط سوق العمل وقطع دابر الشركات الوهمية المغلقة التي تعد رافدا قويا لمخالفي قانون العمل في البلاد.

وأوضح أن هذه الحملة تأتي في إطار جهود الهيئة للوقوف على مدى التزام أصحاب الاعمال بأحكام القانون رقم (6 لسنة 2010) الصادر بشأن العمل في القطاع الأهلي.

وبين أن المجمعات التجارية التي استهدفتها الحملة مرصودة منذ فترة من قبل فريق التفتيش الذي سبق أن قام بالتفتيش عليها خلال الفترة المسائية ومن ثم معاودة التفتيش صباحا للتأكد من مزاولة النشاط من عدمه وتجنبا لظلم أي طرف.

وذكر أنه تم التأكد من عدم مزاولة هذه المنشآت للنشاط او أنها وهمية مشيرا إلى أنه سيتم اتخاذ الاجراءات الادارية والقانونية اللازمة حيالها والمتمثلة بوقف ملفاتها اداريا وإمهارها بالرمز (72).

ولفت إلى أنه سيتم أيضا احالة تلك الملفات إلى الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية التي ستقوم بدورها باحالتها الى القضاء مبينا أن الهيئة ستخاطب إدارة مباحث شؤون الاقامة لمنع الكفالات لاصحاب تلك الملفات وإلقاء القبض على العمالة المسجلة على التراخيص الوهمية غير القائمة.

وحول آليات ضبط عملية صرف العمالة لهذه المنشآت المغلقة أو الوهمية أفاد المطيري بأن الادارة ستخاطب ادارة تقدير الاحتياج بالهيئة عقب نتائج التفتيش بعد وقف تلك الملفات لاعادة النظر في التقدير الخاص بها.

وقال إنه لوحظ خلال الجولة «وجود مكاتب مفتوحة يكسوها غبار كثيف ولا أحد بداخلها وإنما تركت لإيهام المفتشين بأنها قائمة وتزاول النشاط والواقع هو العكس تماما».

وعن مصير العمال المسجلين على المنشآت المغلقة أوضح انه يتوجب عليهم اثبات عملهم الفعلي لدى المنشآت المسجلين على كفالتها او تعديل اوضاعهم أو مغادرة البلاد لكونهم عمالة هامشية.

وأشار إلى أن بعض أصحاب الأعمال يحصلون على تراخيص في اماكن بخلاف اماكن مزاولة النشاط «لذا يتوجب تعيين مسؤول اداري لهم في المكتب المرخص من قبل وزارة التجارة والصناعة وعدم اغلاقه اثناء ساعات العمل لتسهيل مهام فرق التفتيش والاجابة عن اسئلتهم في هذا الصدد».

بهدف حماية الأرواح والممتلكات

«الإطفاء»: تطبيق القانون على المخالفين «بمسطرة واحدة»

- المكراد: الحوادث التي وقعت أخيراً في البلاد استنزفت طاقات رجال الإطفاء إضافة إلى الخسائر المادية
- تعزيز التعاون ما بين قطاعي الوقاية والمكافحة وتكثيف الحملات المفاجئة بشكل عشوائي على مدار الساعة

خالد المكراد

- رصد المخالفات وإزالتها حتى تصبح جميع المواقع والأماكن آمنة بعد تطبيق جميع الاشتراطات الوقائية

دعا المدير العام للادارة العامة للاطفاء الفريق خالد المكراد، إلى عدم التهاون في تطبيق القانون على المخالفين «بمسطرة واحدة»، لحماية الأرواح والممتلكات.

وبحث المكراد مع قيادات قطاعي المكافحة والوقاية امس الأول، تفاصيل الحوادث الكبرى التي وقعت اخيرا في البلاد وسبل الوقاية منها، لاسيما انها استنزفت طاقات وجهود رجال الإطفاء، إضافة إلى الخسائر المادية التي خلفتها هذه الحوادث.

وقالت إدارة العلاقات العامة والإعلام في بيان صحافي، ان الاجتماع تركز على تعزيز التعاون ما بين قطاعي الوقاية والمكافحة، وتكثيف الحملات التفتيشية المفاجئة بشكل عشوائي على مدار الساعة، لرصد المخالفات وإزالتها، حتى تصبح هذه الأماكن آمنة بعد تطبيق جميع الاشتراطات الوقائية.

ونقل البيان عن الفريق المكراد دعوته خلال الاجتماع إلى عدم التهاون في تطبيق القانون على المخالفين «بمسطرة واحدة»، مؤكدا ان الهدف هو حماية الأرواح والممتلكات أولا وحماية أرواح رجال الإطفاء ثانيا، كونهم أول المتضررين في حالة اندلاع الحرائق ولتعاملهم معها ببسالة واقتدار.

وذكر ان المكراد طلب من قيادات الإطفاء توزيع الأدوار، وفق الخطط والإستراتيجيات للعمل بشكل منظم، لرفع مستوى الاستجابة الفنية عبر التعامل مع الحوادث الكبرى باحترافية.

وحضر الاجتماع نائب المدير العام لقطاع المكافحة اللواء جمال البليهيص، ونائب المدير العام لقطاع الوقاية بالوكالة العميد خالد عبدالله فهد، ومديرو الإدارات والمراقبون ورؤساء المراكز والأقسام في قطاعي المكافحة والوقاية.

تتواصل مع عدة جهات لجمع المعلومات قبل إصدار بيانها

«الصحة»: نتعامل بكل جدية واهتمام بشأن ما يتداول عن «منتحل شخصية طبيب»

أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور أحمد الشطي أن الوزارة تتعامل بكل جدية واهتمام مع ما يتم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي عن (البنغالي منتحل شخصية طبيب).

وقال الشطي في تصريح صحافي امس إن (الصحة) مازالت تتواصل مع عدة جهات لجمع المعلومات قبل إصدار بيانها لافتا إلى أن الوزارة «تتوقع التعاون لترجمة حرص الجميع إلى افعال إيجابية لمحاسبة المقصرين والمزورين قانونيا».

كما أكدت الوزارة رفضها أي محاولات للتشويه المتعمد لإنجازاتها أو النيل من سمعة العاملين فيها أو التشكيك بالخدمات التي تقدمها.

ودعت الوزارة في بيان صحافي اليوم السبت المواطنين والمقيمين إلى عدم الانجرار وراء هذه المحاولات أو نشر أو تداول أي أخبار تمس سمعة الخدمات الصحية أو التي من شأنها زعزعة الثقة بها.

وحذرت من أن «تداول أخبار غير صحيحة تمس الوزارة وتنال من ثقة الجمهور في الخدمات الصحية التي تقدمها من شأنه تعريض من يقوم بذلك إلى المساءلة القانونية المنصوص عليها بقانون النشر في المواقع الإلكترونية».

وشددت (الصحة) على احتفاظها بحقها الكامل في اتخاذ الإجراءات القانونية حيال نشر وتداول الأخبار المسيئة لسمعة الوزارة وخدماتها والعاملين فيها.

وأعربت عن ترحيبها واستعدادها لتلقي كافة مقترحات المواطنين والمقيمين التي من شأنها المساهمة في تحقيق التطوير المستمر والمنشود للخدمات الصحية المقدمة في البلاد كذلك العمل على حل أي مشاكل أو سلبيات تتعلق بإجراءات تقديم الرعاية الصحية.

تعمل على ضبط تجاوز السرعة المحددة بجميع الحارات في كلا الاتجاهين

«المرور»: تشغيل بعض كاميرات الضبط المروري الجديدة

كاميرات المرور الجديدة

ذكرت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بوزارة الداخلية ان الادارة العامة للمرور بدأت بتشغيل بعض كاميرات الضبط المروري الجديدة التي تم تركيبها على الطرق الرئيسية في مختلف المناطق التي تشهد كثافة في الحركة المرورية.

واوضحت الادارة الى انه تم تفعيل كاميرات الضبط المرورية على طريق الشيخ زايد مقابل مجمع الأفنيوز ومقابل منطقة قرطبة وطريق الدائري الرابع مقابل منطقة السرة وطريق الملك فهد مقابل قصر بيان الى جانب كاميرات الضبط المروري في شارع محمد بن القاسم مقابل منطقة الرابية.

واشارت الادارة الى ان الكاميرات الجديدة تعمل على ضبط تجاوز السرعة المحددة بجميع الحارات في كلا الاتجاهين الى جانب ضبط السرعة في حارة الامان ووقت السماح باستخدامها ووقت المنع، بالإضافة الى ضبط المخالفين في حارة الطوارئ اليمنى.

كما تعمل الكاميرات الجديدة على ضبط حركة الشاحنات المخالفة لوقت المنع المروري في الطرق الرئيسية في الاتجاهين.

ونوهت الادارة الى انه سيتم تفعيل بقية الكاميرات تباعا بحسب الخطة والجدول الزمني المحدد لها.

مقابل 45734 بطاقة تم إصدارها في الفترة ذاتها من العام الماضي

«الجهاز المركزي»: أصدرنا 43383 بطاقة مراجعة لـ«البدون» في 6 أشهر

- البعيجان: الإدارة أصدرت 854 شهادة «لمن يهمه الأمر» لمختلف مؤسسات الدولة من أول يناير حتى يونيو الماضي
- الجهاز حريص على سرعة إصدار هذه الشهادات وتسليمها إلى صاحب العلاقة باليد في اليوم التالي لتقديم الطلب

الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية إصدار 43383 بطاقة مراجعة جديدة للمقيمين بصورة غير قانونية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي مقابل 45734 بطاقة تم إصدارها في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال مدير إدارة البطاقات في الجهاز طارق البعيجان لـ«كونا» امس السبت إن الإدارة أصدرت 854 شهادة «لمن يهمه الأمر» لمختلف مؤسسات الدولة وذلك في الفترة من أول يناير حتى يونيو 2017.

وأكد البعيجان حرص الجهاز على سرعة إصدار هذه الشهادات وتسليمها إلى صاحب العلاقة باليد في اليوم التالي لتقديم الطلب.

وأضاف أن الجهاز المركزي دشن أخيرا قاعة خاصة لاستقبال المراجعين من شريحة أبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين من المقيمات بصورة غير قانونية لتنفيذ كافة معاملاتهم. وأوضح أن كل المعاملات لهذه الشريحة يتم تقديمها وإجراؤها وتسلمها في القاعة الخاصة بهم في مقر الجهاز بمنطقة العارضية وتم تزويدها بكل وسائل الراحة بهدف تطوير بيئة العمل وتحديثها وتقديم خدمة أفضل للمراجعين. وأشار البعيجان إلى أنه تقرر تمديد مدة صلاحية البطاقة لشريحة أبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين من المقيمات بصورة غير قانونية لتكون سنتين بدلا من سنة واحدة.